

أكد أن قانون الصحة سيعرض على نواب العهدة البرلمانية المقبلة

بوضياف: 40 ألف مريض استفادوا من العلاج المنزلي عبر الوطن

وتخفيف الضغط على المستشفيات فيما يتعلق بتقديم الخدمات لبعض فئات المجتمع على غرار المعوقين والمرضى الذين لا تستدعي حالاتهم التنقل إلى المصالح الإستشفائية.

وساهمت هذه العملية من جانب آخر - كما ذكر ذات المسؤول - في ترشيد النفقات وتوفير أسرة للحالات المستعصية التي تستدعي المكوث داخل المستشفيات فضلا عن استئصالها من طرف المستقيدين منها من مرضى وعائلاتهم. ويخصوم مشروع قانون الصحة ذكر بوضياف أن كل التأويلات وكل ما قيل عنه لا يمرر لها مؤكدا أن النص سيعرض على نواب العهدة البرلمانية المقبلة. وأوضح بخصوص ما روج عن تراجع الدولة عن العلاج المجاني أن المادتين 12 و20 تتصان صراحة على هذا المكسب الذي قال أنه لا رجعة فيه وأن رئيس الجمهورية أكد مرارا على عدم المساس بالمكاسب الاجتماعية، مشيرا إلى أن المصطلحات التي تتص على ذلك وإذا كانت غامضة كما يعتقد البعض يمكن تغييرها وتصحيحها لأن النص ليس بقران.

المستشفيات من جهة وتحفظ كرامة المريض من جهة أخرى.

بوضياف أكد خلال لقاء إعلامي نظم، أمس، حول العلاج المنزلي بالمعهد الوطني للصحة العمومية أن وزارته أعطت تعليمات لكل المسؤولين لتعزيز هذا العمل وزيارة المرضى في البيت كلما سمحت الإمكانيات والظروف بذلك، مشيرا إلى أن العلاج المنزلي أصبح مقننا ودخل حيز الخدمة وأن وكل المؤسسات أصبحت معنية وجوبا وليس اختياريا، داعيا إلى العمل على توسيع هذه المقاربة الحديثة في العلاج توسيعها وطنيا.

وكشف الوزير بالمناسبة عن تقدم القطاع الخاص بطلب إلى الوزارة الوصية للمشاركة في هذه العملية، مشيرا إلى أنه لا يمكن منح الاعتمادات قبل تطبيق القانون الجديد للصحة وتحديد التسعيرة الخاصة بهذه الخدمات والمناطق التي ستطبق فيها.

من جهته، أكد المدير العام للهياكل الصحية بوزارة الصحة، محمد الحاج، أن الوزارة تولي اهتماما كبيرا للعلاج المنزلي من خلال تلبية طلبات الأشخاص المسنين الذين هم في ارتفاع مستمر نتيجة ارتفاع معدل العمر

أعلن وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات أن عدد المؤسسات الصحية والاستشفائية التي أدرجت ضمن خدماتها العلاج المنزلي بلغ 78 مؤسسة فيما بلغ عدد المرضى الذين زارتهم فرق طبية لتلقي العلاج في بيوتهم وعلاجهم بلغ أزيد من 40 ألف مريض. ودعا الوزير في هذا السياق المسؤولين التابعين لقطاعه على المستوى المحلي إلى العمل على توسيع هذه الصيغة الجديدة في العلاج التي لقت ارتياحا كبيرا لدى المرضى وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة كونها تيسر لهم الأمور وتجنبهم عناء التنقل إلى المستشفيات.

• حسينة ب.

وأوضح الوزير أنه رغم انطلاق هذه المقاربة الجديدة في العلاج فعليا في سنة 1999 إلا أنها بقيت محتشمة ولم تعرف طريقها إلا في سنة 2014، حيث قررت الحكومة تحديث المنظومة الصحية وإدخال المفهوم الجديد للعلاج الذي سيسمح بريح أسرة إضافية في